

القوى الإقليمية واتجاهات انتقال السلطة في البيئة الدولية
Regional Powers and Trends of Power Transfer in The
International Environment

نسيم بلهول*، جامعة البليدة 02

nassaiki@yahoo.fr

عطاء الله فشار، جامعة زيان عاشور - الجلفة

attalafechar@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2023/05/19

تاريخ الإرسال: 2023/05/04

ملخص:

يناقش المقال ظاهرة تأثير القوى الإقليمية وتحليلها والذي يعد في غاية من الأهمية وأجدر بالاهتمام عند محاولة فهم مصفوفة توزيع موارد القوة والأدوار في النظام الدولي، هذا إلى جانب مخرج تلك القوى على المستوى الإقليمي نظرا لانعكاسات ممارسة تلك القوة على دول المحيط الجغرافي، وكذا لاعتبارات ترتبط لتوسط تلك القوى في مرحلة ما على تراتبية أنماط القوة عالميا من جهة، وطبيعتها التحولية من جهة أخرى. إذ أصبحت القوى الإقليمية تشكل - في ظل تراجع مركزية الأحادية القطبية- بدائل تاريخية لقيادة السياسة الدولية عبر سياسات واستراتيجيات توزيع الأدوار إقليميا، وعبر فرض نمط معين من مركز ثقل التوجيه الجيوسياسي ومحورية التأثير على مختلف الاتجاهات والتحديات والتغيرات على المحيط الجغرافي ودوائر التأثير والنفوذ المباشر وغير المباشر.

الكلمات المفتاحية: القوة - الإقليم - القيادة - التوازن - نظام القوى.

*المؤلف المراسل

Abstract:

The article discusses the phenomenon of the influence of regional powers and its analysis, which is very important and deserving of attention when trying to understand the matrix of the distribution of power resources and roles in the international system. These powers at some point depend on the hierarchy of patterns of power globally on the one hand, and their transformative nature on the other hand. As regional powers have come to constitute - in light of the decline in the centrality of unipolarity - historical alternatives to the leadership of international politics through policies and strategies for the regional distribution of roles, and by imposing a certain pattern of the center of gravity of geopolitical guidance and the centrality of influence on various trends, challenges and changes in the geographical environment and the circles of direct and indirect influence and influence.

Keywords: Power, Territory, Leadership, Balance, Power System.

مقدمة:

من خلال فهم طبيعة القوى الإقليمية يمكن تحليل ودراسة الاتجاهات غير الرسمية لاستيعاب الحالة المتجددة للقوة في الإقليم ودورها في عملية الانخراط، من خلال سياستها الخارجية في صياغة قوالب دبلوماسية إقليمية تساهم في تحديد شكل التوازن وطبيعة مصفوفة الأمن والسلم الدوليين، وهو يقتضي بدوره إلى نوع من توسعة الأدوات النظرية في العلاقات الدولية خاصة إذا تعلق الأمر بأحد أهم الظواهر التي من شأنها التأثير في طبيعة السياسة الدولية وشكل النظام الدولي أو حتى طبيعة ومآلات السلم والاستقرار المرغوبين فيهما عالمياً، وهذا من منطلق افتراضي يقضي أن للقوى الإقليمية سياسات خارجية واستراتيجيات حاسمة تساهم في محورية دورها وعملياتها الإقليمية وتوسط قوتها بين مستويات عدة من توزيع القوة عالمياً، وهو ما يؤسس لنوع من التوازن المؤقت والاستقرار داخل بيئة النظام الدولي بحد ذاته.

على الرغم من كون مجموع القوى الإقليمية هي حالات غالبا ما كانت لها سوابق ضعف وهشاشة تاريخيا، أو وقعت تحت هيمنة أو سيطرة قوى خارجية أو جوار جغرافي عدواني، إلا أنها في الأخير وعبر ديناميكيات وتحورات مهمة أسست فيما بعد لما أصبح واقعا إقليميا، وذلك من خلال بناء هوية إستراتيجية أثناء المنعطفات الحرجة التي مرت بها البيئة الإقليمية، والانخراط وبشكل إيجابي في عملية الضبط السلمي للوضع الإقليمي من حالة فقدان السيطرة إلى حالة من حالات التحكم والسيطرة النسبية، فنفسها تلك المنعطفات الخارجية والحرجة (أزمات أمنية، مشاكل اقتصادية، نزاعات داخلية...) من شأنها أن تساهم في هندسة فوقية للدولة، من خلال التأسيس أولا لما يعرف بشبكات وسياسات القوة المتوسطة ومن ثم تأهيلها، في إطار الرضى بالدور إقليميا والثقة بمخرجاتها الدبلوماسية والإستراتيجية، إلى التحول إلى قوة محورية، تكتسب أو تفرض عليها أو تناط لها نمطا من أنماط القيادات الإقليمية، كأحد أهم تجليات مصداقية وفاعلية قرارات السياسة الخارجية الإقليمية الحاسمة للدولة مصدر السلوك والخطاب الخارجي إقليميا.

بالتالي، فإن دراسة وتقييم أية قوة إقليمية ومخرجاتها السياسية وتجليات القيادة التي هي عليها من خلال ممارسة التأثير والولاء الإقليمي، يرتبط وبشكل مهم مع مراقبة وفهم وتحليل الحالة المرتبطة مباشرة بعملية صنع القرار على المستوى الإقليمي وذلك من خلال تعزيز مستويات التفاهم وتشكيل الإجماع وذلك من خلال قراءة وتقديرات إستراتيجية لحجم التغيرات التي من شأنها أن تثيرها مخرجات ما أصبح يسمى ب"القوة الإقليمية" وذلك من خلال المراحل الأولى من تشكل القوة أو الدور.

وبناء على ذلك نقف أمام الإشكالية الآتية:

ما هي انعكاسات القوى الإقليمية على توازنات الأنظمة الإقليمية خاصة، والنظام الدولي بوجه عام؟

ترتبط هذه الإشكالية مع متغيرين اثنين للدراسة، هما كالآتي:

المتغير الأول: القوى الإقليمية: يفترض أن لهذا النوع من القوى، معايير خاصة بها ومجالات لا تنحصر فقط في تفوق وهيمنة الدولة عسكريا، بل تتعداها لتشمل محددات أخرى: كمستوى الأداء، ومكانة قوة الدولة داخل النظام الإقليمي، وطبيعة دور القوة الإقليمية، وفي هذا الشأن، يعتبر "صموئيل هنتغتون"، في معرض حديثه عن معايير وأسس توزيع القدرة النسبية، أن فوقية الدولة تتجاوز المفهوم التقليدي القائم أساسا على البعد العسكري ليتجاوزها ويتم توسعته إلى مجالات أخرى: الثقافية منها، والاقتصادية، و الدبلوماسية، والأيدولوجية والتكنولوجية وكذا العسكرية للسلطة (Collier, 1991, p. 169)

المتغير الثاني: انتقال السلطة في البيئة الدولية: تتحول المنطقة الإقليمية إلى ميدان مناورة ولعب القوى الإقليمية وذلك في إطار التفاعلات الكبرى المشتركة التي تكون فيها المصالح الكبرى في المنطقة منضوية تحت الرؤية البراغماتية للقوة الإقليمية، والتي قد لا تعكس بالضرورة خطاب القيادة الخارجي بقدر ما يتركز سلوكها حول أولويات ترتبط بشكل مباشر وذكي بثقل وبقاء القوة الإقليمية في قمة التراتبية الهرمية الإقليمية، وذلك في إطار أفضلية مستمرة للسبق التنموي الاقتصادي كأحد الأوراق التي يمكن المراهنه عليها للمحافظة على ولاء المجموعة الإقليمية لقمة الهرم في المنطقة، ما يعني الإضطلاع إلى لعب دور فوق إقليمي من مدخلي المشاركة أو المنافسة على السلطة أو رسم معالم تراتبية هرمية جديدة في البيئة الدولية.

ونظر الصعوبة تفكيك الإشكالية أعلاه، وهذا لاعتبارات كثيرة ساهمت في تعقيد معادلة القوى الإقليمية في تلك البيئتين، تنطلق الدراسة من الفرضية التالية: كلما زاد تماسك القوى الإقليمية وانسجامها مع بيئتها الداخلية، كلما تقلصت مساحة الهيمنة والإنفراد في عملية صنع القرار في البيئة الدولية.

فالمحددات الإستراتيجية ومداخل إدارة القوة الإقليمية للتفاعلات الداخلية والخارجية للإقليم من خلال التأمين والمحافظة على الضرورات الجماعية للأمن الإقليمي، وذلك عبر هندسة الاستقرار والسلم الإقليمي وثبتت دعائمه داخليا

ومنح المنطقة الإقليمية هوية أمنية خاصة بها يمكن من خلالها أن تنطلق القوة الإقليمية إلى مصفوفة الأمن العالمي كشريكة وكحجرة مهمة في رقعة الشطرنج العالمية لا يمكن أن تهتمش عند التفكير في إعادة صياغة وبناء نظام أممي عالمي، خاصة إذا كان هذا الأخير قائما على حسابات تقليدية لم تراعي في إعادة رسم الخرائط الجيوسياسية العالمية التوازنات الإقليمية الجديدة ومستويات القوى الثانوية والرئيسية في الأقاليم.

مفهوم القوة الإقليمية

من أجل وضع حد للقضايا الخلافية المرتبطة بتشكيل مفهوم خاص بالقيادة الإقليمية، كان من الواجب ومن الضروري تحديد القواعد والشروط التي من خلالها يتم تصنيف وتحديد القوى الإقليمية الأساسية و الفرعية منها. فما هو متوفر حاليا من تعريفات بخصوص الأمر أعلاه يعتمد أساسا على أشكال وحجم الدول موضوع المخرجات والإسقاطات الهرمية للقوى العالمية، حيث، يتبنى "روبرت كيوهان - Robert Keohane" تصنيفا في غاية من الموثوقية، يميز من خلاله بين أربع مجموعات من الدول، هذه الأخيرة يتم تحديد وضعها ومكانتها في المثلث الهرمي الدولي من منطلق قدراتها النسبية وما يصاحب ذلك من قدرتها في التأثير على النظام بمستوياته الإقليمي والدولي وبالتالي، فكيوهان يعتبر أن الأمر ينحصر بناءً على ذلك في: مجموعة دولانية تؤسس لنظام من خلاله يتم تنمية القوى العظمى، ومجموعة دولانية ثانوية مؤثرة على طبيعة توازن القوى، مجموعة قوى ثانوية مؤثرة على نظام القوى، قوى وسطى مؤثرة على النظام، ونظام القوى الصغرى غير الفعال أمام نظام القوى (Collier, 1991, p. 171).

علما أن القوى العظمى هي مجموعة من الدول التي تمثل قمة أو رأس النظام الهرمي (غالبا ما يشار من خلال ذلك إلى نظام أحادي القطب، تكون من خلاله فوقية دولة عالميا أحد تجليات ما يسمى ب"القوة العظمى") (Collier, 1991, p. 178)، وقد يفهم من وراء هذه التسمية أو الظاهرة مجموعة من "القوى العظمى" تحدد وفق طبيعة النظام ما إذا كان متعددا للأقطاب أو ثنائي القطبية،

أو ذي طابع قطبي مهيمن قائم على غلبة قطب على بقية الأقطاب من مستويات القوة الأخرى (Bennett, 2006, p. 390).

أما القوى الثانوية فهي تلك الدول التي لا يمكن لوزنها وثقلها النسبي أن يتغير، ولكنها تلعب دور المعطل من جانب واحد لدينامية النظام، حيث يعتبر "روبرت كيوهان" أن القوة الثانوية هي كل دولة يضع قاداتها في حسابهم أنه بإمكانهم أن يمارسوا نوعا من التأثير حتى وإن لم يكن جوهريا وحاسما على النظام، مثلها مثل القوى الوسطى التي من شأنها أن تحرك وتعترض دينامية النظام عند انخراطها في صيغ تضامنية مع كتلة صغيرة من الدول (Colliier, 1991, p. 398).

بخصوص القوى الصغرى فعادة ما تفضل التحرك والعمل في إطار مجموعات كبيرة، وهو ما يوفر لها فرصا أكبر للتأثير على النظام أو لإجباره لاتخاذ مسار أو مخرجات تحددها تلك المجموعة من منطلق سلطة محدودة تتيح لها هامشا محدودا ولكن مؤثرا في غالب الأحيان على الاتجاهات الكبرى لدينامية النظام. كما ويعتبر "كيوهان"، من جهة أخرى، أنه من الممكن أن تكون داخل نفس النظام (الإقليمي بطبيعة الحال) قوة ثانوية وأخرى متوسطة تتقاسمان أو تتداولان على رأس هرم النظام الإقليمي أو الهيمنة على موارد القوة داخل ذلك النظام (Colliier, 1991, p. 417). وفي الحقيقة، فإن كيوهان ينطلق في رأيه هذا من التصنيف الذي تبناه "صموئيل هنتغتون - Samuel Huntington" فيما يتعلق بأشكال وأنماط القوى داخل النظم الإقليمية، حيث يعتبر أن: هنالك حقائق ترتبط بمستويين من القوة داخل النظامين الإقليميين، إذ نجد القوى الإقليمية الكبرى والقوى الإقليمية الثانوية (Glaser, 1997, p. 219). ويميز في ذلك بين قوة إقليمية رئيسية (أساسية) وأخرى ثانوية (فرعية ابتدائية)، واللذان هما في واقع الأمر، مجرد دولتان تحتفظان لنفسيهما بقدرات نسبية تسمح لهما بممارسة نوع من السلطة داخل النظام الإقليمي، وذلك في إطار تراتبية هرمية إقليمية (Lebow, 2003, p. 38). فحجم ووزن أية دولة في مثل التراتبية

الإقليمية، يعتمد وبشكل أساسي على مصادر القوة الفعلية والتي تضع الدولة في تصنيف معين من معايير تموضع قوة الدولة داخل النظام الإقليمي (قوة إقليمية رئيسية، أو قوة إقليمية ثانوية)، وبطبيعة الحال، لا يمكن الوصول إلى مثل هكذا تموضع وتصنيف للدول داخل النظام لاعتبارات ترتبط وبشكل موضوعي بالطريقة التي من خلالها يمكن استيعاب وفهم ظاهرة القوة والحقائق المرتبطة بمعادلة حجمها ووزنها داخل النظام الإقليمي فيما إذا كانت "نسبية" أو "مطلقة"، أو أن الأمر لا يرتبط لا بهذا ولا بذلك، بل بحسابات "القدرات" أو وزن وانعكاسات تلك القدرات على مستوى وحدود "التأثير" على النظام.

على الرغم من صعوبة المناورة الدراسية فيما يتعلق بإقامة حدود تعريفية بين ما ينسب أنه قوة رئيسية وبين ما يدعى أنه قوة ثانوية داخل الإقليم الواحد، إذ يعتمد الأمران كلاهما على أسس تتطرق من حقائق مرتبطة بالقوة الوطنية ولكنها في الأخير حصرت هذين المستويين من القوة على بعد ضيق في تفسير وتحليل هذا النمط والوضع النسبي من القوى الإقليمية، وهو ما يستدعي بالضرورة البحث عن عناصر أخرى إضافية ومكاملة لبناءات ومصادر القوة الإقليمية، وفي هذا الصدد نجد تعريف إيريك نولت في غاية من الأهمية، إذ: يعتبر القوة الإقليمية أنها: (Sharma, 2016, p. 14)

(أ) كل دولة تحوز تفوقا معتبرا على مستوى القوة الصلبة والقوة الاقتصادية (القدرات الطاقوية)، إلى جانب القوة الفكرية، وذلك أمام بقية الدول الأخرى من نفس الإقليم الواحد (داخل حيز جغرافي معرف سوسيولوجياً اجتماعياً).

(ب) كل دولة تأخذ في عين الاعتبار عند تعظيم موارد قوتها الأساسية التفاعلات السياسية الخارجية لعدد كبير من الدول داخل نفس المنطقة الجغرافية (النظام الإقليمي).

(ج) كل دولة تبدي رغبتها في تحويل قوتها إلى نفوذ وممارسة القيادة داخل المنطقة الإقليمية.

(د) كل دولة لها ملكة وقدرة مؤسسية تمكنها من استغلال وإدارة موارد قوتها، ومرافقة سلوكها الإستراتيجي وسياستها الخارجية نحو الأهداف المسطرة سلفا، وذلك من خلال مخرجات عملية وهادفة.

بالتالي، يظهر من خلال التعريفات الموسعة والمضيقه أعلاه والخاصة بالقوة الإقليمية، أنه في الأخير تشرح وتفسر نوعا من المطالبة الإقليمية لبعض من الدول أو القوى داخل المنطقة الإقليمية (المنصب أو المكانة) (Gallarotti, 2010, p. 29).

قدرات واستراتيجيات القوى الإقليمية

عادةً ما تتبنى القوى الإقليمية قوالب هجينة من نماذج السياسة الخارجية المتداخلة مع استراتيجيات ومقاربات سلوكية متباينة الممارسة في الجغرافيا الإقليمية وذلك في نطاق دوائر التأثير المتاحة لها: علما أن التنوع والتباين الإستراتيجي المعتمد عند هذا النوع من القوى يعد أحد مخرجات القيم المادية والفكرية النسبية، مرتكزا في ذلك على أشكال وصيغ معينة من التفاعلات الإقليمية التي تتراوح بين اتجاهات الصراع والتعاون والتنافس (Kissinger, 2015, p. 351). إذ يمكن أن ندلل على هذا الأمر من خلال الطابع المؤسسي لبعض الإستراتيجيات والتي يمكن أن تستغل وتوظف بشكل ظرفي وذلك في حالات صفر صراع في المنطقة الإقليمية، أي أن الإستراتيجية المؤسسية تكون لها أدوار فاعلة في حالات استقرار وهيمنة الطابع السلمي في إدارة التفاعلات والاتجاهات الكبرى إقليميا (Lebow, 2003, p. 71). بينما تستند المخرجات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الخطابية إلى العناصر الناعمة في إدارة التفاعلات الحيوية إقليميا (Lebow, 2003, p. 81). إذ تعتبر الموارد الاقتصادية والفكرية مداخل عامة وعوامل تركز عنصر التفوق والتأثير والتحكم في الاتجاهات الكبرى للعلاقات الداخلية الإقليمية، وهو ما لا يقصي في نفس الوقت استدعاء المقاربات الإستراتيجية القسرية والقوالب الجماعية

للسياسة الإقليمية الخارجية في حالات تحاول من ورائها القوى الإقليمية تعظيم مصالحها الخارجية أو تأمين مناطق نفوذها وتأثيرها داخل نفس المنطقة الإقليمية، ويمكن أن نستدل في هذا السياق بالمثل الجنوب أفريقي: إذ انخرطت هذه الدولة الأفريقية في شكل من أشكال التفاعلات التعاونية ولو بوتيرة نسبية مع دول الجوار الإقليمي، وهو ما كان حافظاً مهماً لتحويل تلك العلاقات إلى اتجاه مؤسسي اتخذت له فروع مؤسسية إقليمية، وذلك على غرار كل من (الإتحاد الجمركي الجنوب أفريقي) (Fleme, 2010, p. 166). ناهيك عن كون الجغرافيا البشرية الجنوب أفريقية غنية بالرأسمال الفكري، إلى جانب ثورة الموارد الباطنية والنفيسة التي يعرفها هذا البلد (Fleme, 2010, p. 167).

فالنموذج الجنوب أفريقي في القيادة وتحليلات القوة الإقليمية جغرافيا يشبه نسبياً النموذج البرازيلي، هذا من جانب اعتمادهما على البعد المؤسسي والاتجاهات الناعمة كمدخل مؤثرة في السياسة الخارجية الخطابية والمؤسسية، غير أن حصيلة الأداء القيادي كان متبايناً بشكل ملفت للنظر والاهتمام، وفي ذلك، يعتبر "بورغيس" أن محدودية الإرادة السياسية البرازيلية على الرغم من اعتمادها على قوالب فكرية وتوافقية كاتجاهات مهمة في إدارة تفاعلاتها الإقليمية، غير أن التغييرات الحكومية الكثيرة أثرت على نسق السياسة الخارجية وعلى الضبط السيادي للأداء الحكومي، وهو ما وضع الإرادة البرازيلية محل تشكيك عندما يتعلق الأمر بأدائها الإقليمي كقوة إقليمية صاعدة، عجزت في ذلك عن بناء مؤسسات إقليمية قرارية يتداول من خلالها على السلطة الإقليمية وهذا دون عرقلة المصالح الحيوية والتي تعتبر من خلالها معادلة السوق واستمرارية السلع حبلًا سرياً قوياً في الربط بين البرازيل ودول الجوار الإقليمي (Fleme, 2010, p. 169). أما "سميث كارين" فتري أن تلك القوة الإقليمية (جنوب أفريقيا) انطلقت من صيغ فكرية، وعلى نوع من البوتقات الإستراتيجية التفاعلية الإقليمية، قائمة على جغرافيا الفرص الإقليمية، يجسدها التعاون والتوافق وتراضي الوحدات السياسية داخل الإقليم الواحد (Thwait, 2015, p. 96).

إستراتيجيات القيادة الإقليمية.

تميل أغلب القوى الإقليمية عند حالات التشظي الإقليمي إلى تبني النهج القيادي الأحادي الجانب، والذي يأخذ شكلاً تداخلياً للسيطرة والضببط الإقليمي المحكم، محاكياً في ذلك الصيغ التداخلية الصينية في جنوب آسيا، والمثال الروسي يعتبر مثلاً أكثر من واضح في هذا الشأن عندما يتعلق بمناوراتها في الحاضنة الجغرافية للميراث الجيوسياسي السوفيياتي الضائع بعد نهاية الحرب الباردة (Kaplan, 2001, p. 99). مثل هكذا استراتيجيات تقلص من مساحة القيادة التعاونية والصيغ المتعددة للحكم الديمقراطي القيادي للمنطقة الإقليمية، وهو ما قد يثير موجات سخط إقليمية على المشروع القيادي المفروض فكراً (خذ على سبيل المثال الحملة الغربية المنتهجة أطلسياً للنيل من محاولة إعادة انبعاث أوراسيا من جديد خاصة مرحلة إدارة بوتين للحكم في روسيا) (Kaplan, 2001, p. 111) ، في حين تعزز بعض السياسات الناعمة من الخيارات الأحادية في الإنفراد بالقيادة الإقليمية عندما يكون نهج التعايش التوافقي والسلمي والبدائل الاقتصادية أوراقاً رابحة لاستقطاب واحتواء الشركاء الإقليميين، وهو ما يكسب دعماً داخلياً مهماً للمشروع الفكري والرسالة القيادية داخل النظام الإقليمي أو التراتبية الهرمية الإقليمية القائمة (Kaplan, 2001, p. 117).

يشار إلى أنه غالباً ما تستعين القيادة الإقليمية الأحادية بأنماط النفوذ والتغلغل والسيطرة في الإدارة والتلاعب بالاتجاهات الكبرى للتفاعلات المهمة داخل المنطقة الإقليمية، وهو ما يعني أساساً أن مشاريع القيادة في حالات عديدة، على غرار الحالة الروسية، تقدر بمدى استجابة الوحدات السياسية المشكلة للإقليم لمخرجات الهيمنة الممارسة عليهم روسياً، وبالتالي تمارس في هذه الحالة القوة الإقليمية نوعاً من توزيع الخوف وفي نفس الوقت الحاجة إلى علاقة أبوية مع القوة الإقليمية في التراتبية الهرمية الإقليمية المفروضة (Jordaan, 2003, p.

(128)، وهو الأمر الذي لا ينطبق تماما على المثال الهندي الذي أقصى كليةً الفاعل الباكستاني وهو ما يعني تهميش جزءا مهم من جغرافيا جنوب آسيا من مشروعها القيادي، وهو ما يكسر مرة أخرى غلبة النمط القيادي الأحادي على أغلب التشكيلات الجغرافية الإقليمية الحساسة، والتي تعد في نفس الوقت مجتمعات أمن واستقرار مهمة عند محاولة فهم معالم ومؤشرات معادلة السلام العالمي (Booth, 2008, p. 54).

من جانب آخر، وفي ظل بيئة إقليمية تتجاذبها قيم التنافس السلبي والنزاعات المحدودة منها وغير المحدودة عادة ما تلجأ القوى الإقليمية للحفاظ على هيبة وضعها القيادي الإقليمي إلى النموذج القيادي الإقليمي المتعدد الأطراف وذلك من مدخل مؤسساتي تعزز من خلاله أطر الشراكة الإقليمية، وهو ما يعتبره "هيون فانغ" خيارا ذكياً في ظل الاحتقان والانسداد الذي تعرفه التفاعلات الإقليمية في بيئات تشكل حواضن للتنافس الدولي وتحديات المجتمعات داخل جغرافيا الوحدة الوطنية في مضمون كل نظام إقليمي (Booth, 2008, p. 59). في السياق نفسه، يعتبر "كاي هي" أن إستراتيجية القيادة الإقليمية الصينية المتعددة الرؤوس (الأطراف) يعد مثالا مهما للأمر أعلاه، خاصة في ظل التنافس مع واشنطن على أقاليم موضوع النفوذ والتأثير الصيني (إشارة إلى كل من منطقتي آسيا والمحيط الهادي) (Rothstein, 2017, p. 199)، حيث يعتبر كاي أن هذه الإستراتيجية تعد منصة لتفرعات إستراتيجية أخرى تؤسس لبدائل ودول أخرى يمكن أن تدخل في حلبة التنافس مع الصين حول الجغرافيتين موضوع القيادة الصينية إقليمي (يتعلق الأمر خاصة، بكل من اليابان والهند)، على أن يكون هذا النموذج أو الخيار الإستراتيجي القيادي الصيني نوعا من اتجاهات بناء التوازن مع الولايات المتحدة داخل دوائر نفوذها الجيوسياسية وبطابع مؤسسي خاص يسمح لها بإدارة القضايا والمسائل الأمنية المرتبطة بمصالحها الإقليمية وبشكل مباشر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالتأسيس لنوع من توازن المصالح من مدخل اقتصادي يحافظ للقوة الإقليمية الصينية استمرارية هيبة وضعها الاقتصادي والسوقي مع فوقية نموذجها التتموي بين الدول المشكلة

لحواضن النفوذ الصيني المباشر (Rothstein, 2017, p. 201)، طبعاً إقليمياً، وهو نفس النهج الإستراتيجي المعتمد من طرف روسيا، حيث يعتبر "نيل ماكفارلين" أن أسلوبها القيادي المتعدد الأطراف يركز على مؤسسات إقليمية تعزز من وضع وهيبه روسيا في عمق الثقل الإستراتيجي الأوراسي، وذلك من خلال مؤسسات ارتكاز وظيفي وتعاوني، على غرار كل من: منظمة معاهدة الأمن المشترك (CSTO) والإتحاد الاقتصادي الأوراسي (Rothstein, 2017, p. 214)، والتي من خلالهما تدعم روسيا مركزها القيادي بين كومنولث الدول المستقلة (المجمع الجغرافي الأوراسي)، من جهة، وتؤسس إلى نوع من التوازن الإستراتيجي الندي مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمالي الأطلسي (النااتو)، هذا إلى جانب الإتحاد الأوروبي، من جهة أخرى (Schweller, 2014, p. 68)، وهو ما يأخذ صيغاً مؤسسية حصرية يؤسس لنوع من الضغوطات الإقليمية حيال المنافسين الدوليين أو الفواعل الفوق إقليمية. إمكانيات القوة الإقليمية.

عملت العديد من القوى الإقليمية، ما عدا الهند، على التأسيس لقيادة متعددة الأطراف للعمل الإقليمي وذلك كصيغة من صيغ التأثير الناعم وتقاسم الأدوار المراقب مع تعزيز النمط الأحادي المتعدد للتراتبية الهرمية الإقليمية، نذكر في السياق ذاته وعلى سبيل المثال دور بريتوريا في المساهمة في تأسيس وهندسة هيكل السلم والأمن الإقليمي داخل الإتحاد الأفريقي (Carter, 1992, p. 233). هذا إلى جانب ما عكفت عليه البرازيل من وسائل أخذت شكل شبكات إقليمية غير رسمية من أجل مطاردة الدور الأمريكي في منطقة تأثيرها، علماً أن هذا النوع من التشبيك الإقليمي أخذ شكلاً رأسياً متعدد الأطراف وذلك على غرار شبكة ال: (Mercosur). أما بكين، فلقد أقحمت العديد من المؤسسات الإقليمية قصد صناعة توازن نسبي مع واشنطن في كل من الجغرافيتين الآسيوية والمحيط الهادي (Carter, 1992, p. 233). بالنسبة

لروسيا، نسجت العديد من الشراكات والتفاعلات المنسجمة خاصة مع رابطة الدول المستقلة وذلك من أجل التصدي لمناورات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الفضاء الأوراسي ونقاط الدعم والإسناد الجيوسياسي الروسي (Carter, 1992, p. 238). أما الهند فلقد اكتفت فقط بالسماح بقيادة متعددة الأطراف في حاضنة تأثيرها ومجالها الجغرافي القيادي (جنوب آسيا) وبشكل محدود ومراقب (Kim, 2008, p. 123).

علما أن كلا من الصين وروسيا وسعتا من دائرة وسائطهما الإستراتيجية القيادية إلى قوالب الضغط والتعنيف العسكري من جانب واحد، هذا من جهة. وتوظيف ورقة الاستثمار الإستراتيجي للمطلبيات الاقتصادية والتموية الإقليمية من أجل تعزيز التشبيك الإقليمي متعدد الأطراف، كأحد المخرجات الخطابية للأداء القيادي في جغرافية تأثيرهما وسيطرتهما الناعمة أحيانا والخشنة في أحيان أخرى (Kim, 2008, p. 127). فروسيا البوتينية، مثلا، مثلها مثل بقية الحكومات الصينية المتعاقبة، قامت بإعادة ترتيب مقوماتها وإمكاناتها القومية ما يتعلق خاصة منه بمقدرات الطاقة داخل منطقتها القيادية، وذلك من خلال مدخلي ثورتها في شؤونها العسكرية والاستغلال الإستراتيجي لإصلاح قوتها القومية وتكيفها مع متطلبات المرحلة ورهانات المستقبل (Schweller, 2000, p. 107). ممارسة إلى جانب ذلك لسلسلة مهمة من الإرهاسات والترهيب السياسي، من خلال ممارسات متنوعة على دول مضمونها القيادي إقليميا: حيث جمدت مخرجاتها وتعزيزاتها التضمينية الأمنية تجاه أرمينيا، ما أجبر هذه الأخيرة على الانسحاب من جولات التفاوض حول شراكة ضامنة لأمن واقتصاد الأرمن مع الإتحاد الأوروبي (Schweller, 2000, p. 119).

في حين، عرفت الصين كيف تفاوض من أجل مصالحها الإقليمية مع المؤسسات الإقليمية والعالمية كإستراتيجية ومخرج بديل للمناورة أمام نيران الهيمنة الفكرية العالمية الأمريكية، وذلك في إطار انحناء جزئي لخطابها القومي الفكري والسياسي كأسلوب مرحلي للعبور نحو الإقليمية كاتجاه يعزز

من بقاء نديتها لواشنطن، فإن روسيا تبنت أسلوباً تهجمياً في حوارها الندي مع المنظومة الليبرالية العالمية وبوتقتها الإستراتيجية الأمريكية، منتقدة كل ما جاءت به الليبرالية من قيم وقوالب فكرية واضحة إياها محل تشكيك دائم، هذا أمام مرافعتها من أجل العديد من المفاهيم والقضايا والأعراف الإقليمية (كحق تقرير المصير، والسيادة الوطنية...) (Glaser, Rational Theory of International Politics: The Logic of Competition and Cooperation, 2010, p. 55) وذلك بداعي أن من حق كل أمة أو شعب أن تختار وتحدد المعايير والقواعد التي من خلالها يؤسس لمصيره المستقبلي وكذا طبيعة النظام السياسي الذي سيحكمه وبشكل سيادي ومستقل عن الضغوطات والإملاءات الخارجية وضغوط المخرجات الليبرالية الهيكلية والقيمية، وهو الأمر الذي من خلاله أسست موسكو لمجموعة من المنطلقات الإقليمية دفعت بها إلى نوع من توزيع القيادة الإقليمية على المنطقة الجغرافية موضوع المخرجات الريادية في التراتبية الهرمية الإقليمية، هذا إلى جانب تكثيف الإمدادات والدعم المالي والطاقوي للحيلولة دون انغماس أوكرانيا في أي شكل أو صيغة من الصيغ الاندماجية العميقة مع الإتحاد الأوروبي (Glaser, Rational Theory of International Politics: The Logic of Competition and Cooperation, 2010, p. 61) معززة تلك الإستراتيجية بطوق من الاستثمارات الاقتصادية المباشرة التي ستؤسس لنوع من الحلقة التي تلف من على رقبة أوكرانيا وذلك من خلال قطاعات إستراتيجية هامة (البنوك، الطاقة...) من شأنها أن تعوق أي رؤية أوكرانية للنظر إلى الآفاق من دون العين المهيمنة الروسية. وهو الأمر الذي كانت عليه أحوال هذا الإقليم المهم من منطقة القوقاز بعد انهيار الإتحاد السوفيتي (Birns, 2011, p. 118).

الإنعكاسات والتأثيرات الهامشية للقوى الإقليمية:

تمتلك في بعض حالات القوى الإقليمية مقاربات ريادية لإدارة اتجاهات الهيمنة والتأثير على القوى الأساسية المشكلة للنظام الإقليمي. حيث يعتبر "جانجولي

سوميت" أنه لم تكن الهند لتظهر نفسها على أساس أنها تحولت إلى قوة إقليمية رئيسية في منطقة جنوب آسيا لولا تفكك دولة باكستان سنة 1971، والذي كان حسب جانجولي إعلانا رسميا عن تفرد نيودلهي في قيادة المنطقة (Bachmann, 2008, p. 63). فعلى النقيض من الحالة الهندية، فإن فراغ الساحة الجغرافية الإقليمية لمنطقة أمريكا الجنوبية وخلوها من أي اتجاه دولي راغب أو طامح في قيادة الإقليم، وأحيانا أخرى يتعلق الأمر بافتقاد معظمها للأدوات والمقدرات والمهارات القومية التي تؤهلها إلى ذلك، دفع بطموحات "ريو دي جانيرو" إلى تعبيد الطريق نحو رأسية الهرمية التراتبية الإقليمية، وذلك في إطار نمط القيادة التوافقية للمنطقة، كانت المؤسسات الإقليمية مدخلا لها □ كما سبقت الإشارة إليه □ وداعما لها، مع المحافظة على نبرة منخفضة جدا من مستويات ومعدلات التبادل التجاري تباديا للمجازفة الاقتصادية والمخاطرة بمقدراتها الداخلية (Hobson, 2000, p. 83). على أن يتم ضبط هذا المجمع الكبير المتضمن لمجموعة من السياسات الخارجية القومية في صيغة خطاب وسلوك إقليمي متعدد الأطراف، يأخذ نهج الوساطات كآلية لإدارة وفض حالات النزاع والتشظي التي قد تعترى مسيرة هذا التجمع الإقليمي في بيئته الداخلية والخارجية (Luthi, 2015, p. 417)، وهو ما جعل المشروع القيادي البرازيلي موضوع التفاف وإجماع مهم من طرف الدول الأساسية المشكلة للنظام الإقليمي موضوع الهيمنة والنفوذ البرازيلي.

من جهة أخرى، تعتبر "سميث كارين"، أن هنالك العديد من القيود تفرضها طبيعة الرسائل التي يتضمنها المشروع القيادي بحد ذاته والتي قد تعصف بالقوة الإقليمية واتجاهاتها الريادية في الدول المشكلة للنظام/ الحاضنة الإقليمية، خاصة عندما يتضمن هذا المشروع لمسودات الهيمنة العالمية لرسائل النظام الدولي، ما يحول القوة الإقليمية إلى مجرد وكيل أعمال يعمل تحت حساب القوى العالمية في المنطقة الإقليمية (Luthi, 2015, p. 422). وهو الأمر الذي كانت عليه دولة جنوب إفريقيا عندما وجدت نفسها أمام تحدي وضرورة كسب داعمين ومؤيدين لمفكرتها الإقليمية وتصورها الإقليمي، والذي لاقى انتقادات ومعارضة

شديدة داخل وحدات القوة المشكلة لذلك النظام بحكم أنها تحمل مشروعا ترفع من ورائه تصورا لخارطة الهيمنة العالمية في القارة الأفريقية، وهو دافع منفر للرسالة التي حملتها بريتوريا إلى دول المنطقة والتي ظهرت من خلالها كقوة نرجسية مهيمنة غير ديمقراطية، وحاملة لمشروع متشدد وأفكار قائمة على فوقية ريادية وليس على نمط ديمقراطي (متعدد الأطراف) (Bhagwati, 2004, p. 169).

القيادات الإقليمية وتحديات توازن النظام الدولي

أظهرت التحولات الجيوسياسية للتوازنات الإقليمية الكبرى، الأدوار التي بات من الممكن أن تلعبها القوى الإقليمية (القوى الوسطى) من خلال صياغتها لسياسة خارجية قومية، تواجه عمليا في سعيها نحو تنفيذها مجموعة من المعوقات والتحديات الإقليمية وفوق إقليمية. ولا يمكن فهم طبيعة دينامية هذا المستوى من القوى والمنعطفات الجيوسياسية المهمة إلا من خلال تحليل علمي لاتجاهات ممارسة السياسة الخارجية وذلك من خلال الاستعانة والعودة إلى نظرية العلاقات الدولية التي بدورها تقدم لنا مرقابا مهما لتتبع تحولات القوى الإقليمية من خلال مؤشرات واقعية تحلل من خلالها ما هو كائن (الواقع الذي عليه هاته القوى، هذا إلى جانب الواقع المنشود من طرف نفس القوى).

في إطار بيئة دولية متغيرة بشكل مستمر، يمكن أن نلاحظ كيف أصبح من الممكن أن يلعب الوسط الإقليمي دوره وتأثيره في تعظيم صلاحيات القوى الناشئة والمتحركة في اتجاه تصاعدي (القوى الأساسية) (Williams, 1998, p. 204). حيث تلعب عملية صنع القرار الخارجي في تلك القوى مفعولها التاريخي في التحكم في اللحظة السياسية للإقليم والبعد الأرضي للصلاحيات الموسعة للقوة الأساسية في الرقعة الإقليمية موضوع ممارسة النفوذ وعمليات التأثير، وهو ما يدفع بتلك القوى إلى التحول لنماذج قيادية تؤسس إما لحالة من التنافس داخل

الإقليم الواحد، أو إلى نوع من الصراعات على النفوذ بين تلك القوى الإقليمية (بين رؤوس التراتبيات الهرمية القيادية ما بين الأقاليم)، مدفوعة في ذلك وبشكل خاص من طرف نوع من الإجماع أو الولاء الداخلي (داخل الإقليم الواحد)، أو الانتخاب الإقليمي والذي يأخذ في ذلك شكل الاعتراف بقوة إقليمية أساسية تعتبر من القوى الديمقراطية المتوسطة والناشئة في نفس الوقت، راعت في إطار ظروف التحول والتغير والتشكل (التحور الجيوسياسي للقوة الإقليمية) نمطا معيناً من الأنماط القيادية إقليمياً: القيادة الإقليمية السرية، القيادة الإقليمية المنشقة والقيادة الإقليمية المضطهدة (Williams, 1998, p. 206)، متبينة من أجل ذلك أفكاراً ومفاهيم معارضة ومناهضة للواقع الإقليمي، من جهة، والثورة على الشؤون والحقائق الدولية، من جهة أخرى (Williams, 1998, p. 206).

في الواقع، تتبنى ثنائية المعارضة القيادية هذه شكلاً أو صيغة، ومن صيغ المناهضة والثورة في الشؤون الإقليمية كأحد الحقائق والأسس التي تتبني عليها أجندة السياسة الخارجية الجديدة لتلك القوى الإقليمية الأساسية (Lebow, International Relations Theory and the End of the Cold War, 1995, p. 117)، وهو ما يشكل في الأخير تحدياً تاريخياً لتلك القوى في خطواتها نحو تكريس الحكم الإقليمي والتأثير على المحيط الدولي كمجال يقوم هو الآخر على حقائق وتقاليد جيوسياسية تفرضها وترسمها قوى دولية.

كما وتلعب التغيرات والتطورات السياسية الداخلية أثراً مهماً في عملية صنع سياسات خارجية جديدة، وذلك في إطار التحولات القيادية داخل رأس هرم السلطة في دول من مستوى القوى المتوسطة على مستوى نادي القوى العالمي. وهو ما يجد تفسيراً له في نظريات النظم السياسية وبقدر أكبر في تفاعل هجين بين كل من نظرية العلاقات الدولية والبعد السلوكي للسياسة الخارجية، من خلاله

يمكن فهم مبررات وخلفيات لجوء بعض القوى الوسطى من الناحية الجيوسياسية لأنماط محورية وذلك خلال المحطات الحرجة من تحول البنى الإقليمية وفضاءات التداخل والتنافر الدولي (Lebow, International Relations Theory and the End of the Cold War, 1995, p. 123). هذه الأخيرة تشكل في أغلب الأحيان "منعطفات" حاسمة لفهم وتفسير تباين بعض القوى الوسطى في عملية صنع القرار الخارجي وتموضعها من على محيطها الإقليمي والجيوسياسي، وهو ما يمكن رده إلى مدى أهمية التأثير والتفاعل الإيجابي لتلك القوى الوسطى المحورية مع بقية القوى القريبة منها أو المحيطة بها قارياً، والتي تسجل تفوقاً نسبياً عليها، والذي يفرز تحولات بوضعية على مستوى ديناميات القوة الإقليمية.

القوة الإقليمية ونظام المحاصصة الدولي.

في حالة ما إذا قامت أية قيادة دولانية بتحديد حصتها من النظام الدولي وذلك من خلال إسقاط القوة التعاونية أو قوة المواجهة، فإنه غالباً ما يمكن السياق الجيوسياسي الإقليمي لتلك القوة من أن تكون ذات أهمية إقليمية بالنسبة للقوى الكبرى، وهو ما قد يثير تساؤلات مهمة حول خلفيات الصدارة الدائمة لبعض الدول والقوى في عالم معولم، إذ لا يمكن فهم ذلك إلا من خلال تحديد أوجه التباين وحدود التداخل بين قوى وسطى تابعة لأنظمة إقليمية مختلفة وموضوع هيمنة مستمرة من طرف القوى الكبرى (Schweller, 2000, p. 68).

بالنظر إلى الأدوار التي يمكن أن تلعبها القوة المتوسطة على المستوى الإقليمي، وذلك على نطاق واسع، ومن خلال اتجاهات ثقل المنطقة الإقليمية وأهميتها في الخارطة الجيوسياسية العالمية، فإنه من شأنها أن تأخذ شكل محور هام على مستوى الدور/ القوة، لتتحول إلى قوة محورية وذلك من خلال المراحل الحاسمة

والتاريخية والتي من شأنها أن تدفع بالقوة الوسطى لتصبح مؤثرا هاما على المنطقة الإقليمية والقارة بأكملها من خلال الحوافز الاقتصادية والأمنية والسياسية، والتي عادة ما تملئها تحديات قوتها في بعدها الإقليمي وضمانات القوى الخارجية (فوق الإقليمية) (Schweller, 2000, p. 68)، ففي حين تركز فيه التحليلات السياسية، في حقبة من عالم معولم، وفي كثير من الأحيان على المراهنة وإبراز مدى أهمية المؤسسات الدولية والأسواق في الدفع نحو تغيير سريع على المستويات الإقليمية، بدلاً من التركيز على مفعول الدول وسياسات القوة المنتهجة عند تبني مقاربات وسلوكيات خارجية قيادية قومية، إلا أن ذلك لم يمنع من تقريب المسافات بين الدول والشركات خاصة عند نقطة صناعة السلطة وكذا تبني قرارات قطرية مريحة من مدخل الاستثمار المؤثر والممتد جغرافيا (أدوات دولانية ناعمة غير مركزية) (Schweller, 2000, p. 71).

فعلى الرغم من كون مسارات العولمة كثيرا ما تأخذ منحى تسارعياً بفضل كثافة المؤسسات وتمدد الأسواق، وهو ما يضيء تعديلا وتعزيزا على مستوى المعايير الدولية ما يتعلق منه وضبط السلوكيات والقواعد واللوائح المنظمة للتفاعلات الدولية الأكثر تأثيرا على المشهد العالمي (Spero, 2004, p. 135)، وغالبا ما تعرف تلك المعايير تمردا من طرف قيادات دولانية ذات تأثير مهم في نطاق منطقتها الإقليمية، بالتالي تكون في وضع خارج عن السيطرة محاولة من خلال ذلك إبراز قوتها وفوقيتها الإقليمية ونديتها لقوى كبرى، فعادة عندما يقوم ذلك النوع من القيادات بصياغة سياسات إقليمية وبشكل مستمر تتبنى من خلالها مجموعة من القرارات المحلية والخارجية المستمرة، يمكنهم ذلك الأمر وبشكل منهجي من بناء وتشكيل وضعها وثقلها وخاصة مكانتها

الإقليمية من بوابتي مدى التأثير الجغرافي والقدرة على الحفاظ على فوقية القوة الذاتية أو تعظيمها (Spero, 2004, p. 138).

في حقيقة الأمر، لا تزال طبيعة وهيكل النظام الدولي تدفعان بالدول إلى تبني تلك المنهجية وذلك من أجل تقوية أنفسها إقليمياً، خاصة في إطار الاصطفاف لجهة ما أو الوقوف ضد أطراف أخرى، وهذا على الرغم من الإمكانيات التي تتيحها العولمة من خلال دعم آليات الترابط والتعاون الدولي والإقليمي منه (وحتى ما تحت الأقاليم)، وكذا تعطيل القرارات الدولية أو المؤسساتية أو حتى ما يتعلق منه بشريعة السوق، غير أنه لا تزال الدول المحورية تلعب دوراً مؤثراً في دينامية الشؤون الإقليمية وحتى الدولية (Schweller, 2000, p. 89)، وتظهر أهميتها جلية وبشكل كبير على المستوى الإقليمي، هذا بالنظر إلى التحديات التاريخية التي ترفعها في سبيل الحفاظ على فوقيتها أو زيادة قوتها بشكل يتيح لها فرصة الاستمرار في القيادة مع الانخراط وبنوع من الثقة المعززة في شكل من أشكال المباريات الدولية (اللعبة التي تتخبط في رقعة قوى كبرى كديناميات تدفع بالمشهدين الإقليمي والدولي إلى نوع من المخرجات تحدد وضعية من وضعيات النظام الدولي المرتقب أو تحافظ على وضعيته السابقة) (Sheffer, 1997, p. 159).

خاتمة

وعليه وبناءً على ما سبق، فإن القوة الإقليمية لا يمكن فهم مضمونها الجيوسياسي إلا من خلال المفاهيم التي تحوم حول القوى الوسطى، كمدخل أنسب للغرض والنظر لقوة الدولة إقليمياً من منطلق واقع المنطقة الإقليمية مع رسم خطوط فاصلة بين مستويات تقسيم القوى المتوسطة من الصغرى وفق ميزان قوى نسبي وطبيعي. مع مقارنة مخرجات القوى الرئيسية من دائرة إقليمية إلى أخرى، قصد معرفة أي مدى يمكن بعض توحيد بعض المعايير في جميع النظم الإقليمية الخاصة بتحديد وتعيين قوى رئيسية من بقية القوى الثانوية الأخرى. ويتضمن الأمر في هذه الحالة طرقاً ومدخل من خلالها يتم إقرار تلك التقسيمات وكذا التصنيفات. قائمة على أنماط من التفاعلات بين الدول.

هذا على الرغم من كون أن بعض الأنماط الإقليمية ترتبط دينامياً القوى فيها وفق الخلفية العامة للسياسة الدولية. علماً أن هنالك الكثير من التداخل في العلاقات بين منطقة إقليمية وأخرى، حيث يبدو من غير الممكن تصنيف قوى إقليمية من أساسية إلى فرعية بشكل منفصل وواضح.

داخل كل مجموعة إقليمية، عادة ما يتم ترتيب مستويات القوة من منطلق أحدث البيانات، غير أنها ليست بالضرورة هي أفضل ما يوجد، كون أن معظم الملاحظات والتعميمات حول سلوك ودور القوى الوسطى / القوى الإقليمية خاصة الحديثة منها تعتمد أكثر على المواد التاريخية، ما يترتب عن ذلك، ظهور حاجة أكاديمية تراعى فيها اتجاهات الدول خلال فترات زمنية معينة.

علاوة على ذلك، لا تزال بعض البلدان تنتمي إلى فئة القوى / الدول الصغيرة، والتي من المرجح أن تمر في المستقبل غير البعيد - بعد تحقيقها للحد الأدنى من متطلبات التأهيل كقوى وسطى - إلى وضع قوى إقليمية رئيسية. غير أنه، وفي أغلب الحالات، نادراً ما تقوم الدول بتغيير مواقفها ولو بشكل نسبي، بدرجة تؤثر فيه على التسلسل الهرمي الدولي للسلطة.. وهي أمور يمكن تلمسها

وتحسبها من خلال الإمعان في الإتجاهات والديناميات الجيوسياسية التي تبنتها واتبعتها الجزائر من مدخلي تعزيز وضعي هيبتها الداخلية وسمعة مستوى قوتها في العلاقات الدولية.

قائمة المراجع

باللغة الأجنبية

- 1- Andrew F. Cooper, "Pathsto Power: Foreign Policy Strategies of Intermediate States," Working Paper no. 244.(Washington, DC: Latin American Program, Woodrow Wilson International Center for Scholars, March 2000).
- 2- Aaron L. Friedberg "Will Europe's Past Be Asia's Future?," Survival 42, no. 3 (Autumn 2000).
- 3- Bruce Gilley, "China's Rise through the Prism of Middle Powers," in Middle Powers and the Rise of China, (Washington, DC: Georgetown University Press, 2014).
- 4- Barry Buzan, The Global Transformation: History, Modernity and the Making of International Relations.(Cambridge: Cambridge University Press, 2015).
- 5- Charles L. Glaser, Rational Theory of International Politics: The Logic of Competition and Cooperation (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010).
- 6- David C. Kang, "The Middle Road: Security and Cooperation in Northeast Asia," Asian Perspective 19, no 2. (1995).
- 7- Efraim In bar and Gabriel Sheffer, eds., The National Security of Small States in a Changing World (London: Frank Cass, 1997).
- 8- Efraim Inbar, The National Security of Small States in a Changing World.(London: Frank Cass, 1999).
- 9- Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics51, no. 1 (1998).
- 10- John Hobson, The State and International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).
- 11- Jeffrey Robertson, "South Korea as a Middle Power: Capacity, Behavior and Now Opportunity," International Journal of Korean Unification Studies 16, no. 1. (2006).
- 12- Jeffrey S. Kopstein, "Geographic Diffusion and the Transformation of the Post communist World," World Politics53, no. 1 (October 2000).
- 13- Joshua B. Spero, "Beyond Old and New Europe," Current History 103, no. 671 (March2004).
- 14- Janne E. Nolan, ed., Global Engagement: Cooperation and Security in the 21st Century (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1994).

- 15- John Baylis, *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, 6th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2015).
- 16- Jagdish N. Bhagwati, *In Defense of Globalization*. (New York: Oxford University Press, 2004).
- 17- John Hobson, *The State and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).
- 18- Klaus Bachmann, "Reflections: Gloomy Faces of Old-Fashioned Statebuilders: Poland's Foreign Policy in the Light of International Relations Theories," *Polish Quarterly of International Affairs* 1, no. 1 (2008).
- 19- Klaus Bachmann, "Reflections: Gloomy Faces of Old-Fashioned Statebuilders: Poland's Foreign Policy in the Light of International Relations Theories," *Polish Quarterly of International Affairs* 1, no. 1 (2008).
- 20- Larry Birns, "From Obscurity to Center Stage: The Architectonics of Bolivia's Foreign Policy," (Houndmills, UK: Palgrave Macmillan, 2011).
- 21- Larry Birns, "From Obscurity to Center Stage: The Architectonics of Bolivia's Foreign Policy," in *Latin American Foreign Policies: Between Ideology and Pragmatism*, (Houndmills, UK: Palgrave Macmillan, 2011).
- 22- Lorenz M.Lüthi, ed., *Regional Cold Wars in Europe, East Asia, and the Middle East: Crucial Periods*.(Stanford, CA: Stanford University Press, 2015).
- 23- Michael C. Williams, "Identity and the Politics of Security," *European Journal of International Relations* 4 (1998).
- 24- Michael E. Brown, *The Perils of Anarchy: Contemporary Realism and International Security*. (Cambridge, MA: MIT Press, 2015).
- 25- Peter J. Katzenstein, *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*.(New York: Columbia University Press, 1996).
- 26- Peter J. Katzenstein, ed., *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1996).
- 27- Richard Ned Lebow, *International Relations Theory and the End of the Cold War* (New York: Columbia University Press, 1995).
- 28- Randall L. Schweller, "Realism and the Present Great Power System: Growth and Positional Conflict over Scarce Resources," in *Unipolar Politics: Realism and State Strategies after the Cold War*, (New York: Columbia University Press, 1999).
- 29- Schweller, "Power Test: Evaluating Realism in Response to the End of the Cold War," *Security Studies* 9, no. 3 (spring 2000).
- 30- Stephan Haggard, *Development, Democracy, and Welfare States: Latin America, East Asia, and Eastern Europe*.(Princeton, NJ: Princeton University Press, 2017).

- 31- Stephen G. Brooks. Wohlforth, World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).
- 32- Walter Mattli, The Logic of Regional Integration: Europe and Beyond (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).
- 33- Walter Mattli, The Logic of Regional Integration: Europe and Beyond (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).